شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

شبكة المعلومات الجامعية

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

بالرسالة صفحات لم ترد بالأصل

شبكة المعلومات الجامعية

بعض الوثائق الأصلية تالفة

B11290

جامعـــة القاهرة
كليـــــة الحقوق

خضوع الدولة للتحكيم
ونظريـــة السيـادة التقليـديـة

رسالة مقدمة من

رقيـــه رياض اسماعيل

للحصول علي درجة الدكتوراه
لجنة الحكم والمناقشة

الاستاذ الدكتور/ يحيي الجمـل مشرفا ورئيسا
استاذ بكلية الحقوق جامعة القاهرة

الاستاذة الدكتورة / سميحة القليوبي عضـــــوا
استاذ بكلية الحقوق جامعـــة القاهرة

الاستاذ الدكتور / محمد السعيد الدقاق عضـــــوا
نائب رئيس جامعة الاسكندرية والاستاذ بكلية الحقوق جامعة الاسكندرية

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

إهـــــداء

الي ذكري والدىّ الغاليين ..

غفر الله لهما وأسكنهما فسيح جناته

الي زوجي وولديّ .. الذين من الله علـيّ بهم بارك الله فيهم ، ومتعهم بالصحة والعافية

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي أعانني ووفقني لإنجاز هذا العمل .. وأتقدم بوافر الشكر والعرفان الي العالم الجليل استاذي وأستاذ الجيل الاستـــــــاذ الدكتور / يحيي الجمل استاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة الذي شرفني بقبوله الاشراف علي هذه الرسالة ، وشملني برعايته الصادقة وأمدني من فيض علمه الغزير مما يسر لي صعوبات الطريق ، فجزاه الله عني وعن تلاميذه في أرجاء الوطن العربي خير الجزاء .

كما أتقدم بعظيم امتناني وشكري لأستاذتي ومعلمتي الاستاذة الدكتورة / سميحة القليوبي استاذ القانون التجاري بكلية الحقوق جامعة القاهرة علي تفضلها بقبول مناقشة الرسالة ، ولكل ما قدمته لي من نصائح بخبرتها البارزة والمتميزة وكان لها الفضل الكبير في أن يصل البحث الي ما وصل اليه .

وأتقدم بوافر الشكر للعالم الجليل الاستـــــــاذ الدكتور / محمد السعيد الدقاق استاذ القانون الدولي ونائب رئيس جامعة الاسكندرية علي تفضله بقبول مناقشة الرسالة وإثراء البحث العلمي بخبرته المتميزة والبارزة ...

مقدمة

يعيش المجتمع الدولي في عصرنا هذا وفي ظل نظام العولمة في اتصال وثيق وتعاون مستمر ومثمر لصالح البشرية جمعاء في كافة نواحي التعاون الدولي ، بداية من النظام الاقتصادي الدولي الجديد ونظام التجارة العالمية والصفقات التجارية المتكافئة التي تجرى كثيراً في العصر الحديث بين الدول من تبادل في صورة تصدير واستيراد السلع الاستراتيجية سواء أكانت زراعية أو صناعية أو غيرها . كما نعيش في ظل التطور الهائل في صناعة التكنولوجيا الحديثة والتعاون بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية، والتعاون بين دول الشمال ودول الغرب ، ودول الشرق والغرب ، واجتماعات مؤتمرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وكافة المؤتمرات المتخصصة مثل مؤتمر السكان العالمي ومؤتمر الغذاء العالمي ومؤتمر التنمية الصناعية . كما يسعى المجتمع الدولي لإقامة نظام مالي ونظام استثمارات عالمية مشتركة على أساس تكافؤ الفرص ، والمساواة في السيادة بين الدول ، وإقامة نظم للحوافز والضمانات الدولية ، وإبرام العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بين الدول ذات السيادة وبين المنظمات والمؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية في شتى المجالات – مثل مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار الذي عقد في الفترة من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٧٧ ، والذي يهدف إلى مشاركة دول العالم في استغلال ثروات أعالي البحار والمحيطات لصالح شعوب العالم كله . وكذلك إبرام اتفاقيات الاتصالات السلكية واللاسلكية ، واتفاقيات استكشاف واستغلال البترول والغاز الطبيعي .

كما تسعى دول العالم إلى بذل الجهود الدولية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الآخذة في النمو ، وتضييق الفجوة الآخذة في الاتساع بين الدول من حيث دخل الفرد ومستوى المعيشة والتقدم التكنولوجي في الدول النامية بالمقارنة بالدول الصناعية الكبرى . وذلك في ضوء عولمة الاقتصاد وتشابك العلاقات الاقتصادية وعمليات التبادل التجاري والاستيراد والتصدير والمنافسة في احتكار السوق العالمي لبعض السلع لصالح الدول الصناعية المنتجة وأثر ذلك على الدول النامية[١] .

---

[١] د . أمينة زكى شبانة ، تأثير العولمة على الوضع التنافسي لصادرات الدول النامية ، مقال منشور في مجلة مصر المعاصرة ، إصدار الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، يوليو ١٩٩٩، ص ٥ وما بعدها .

جهود المجتمع الدولي :

تتكاتف جهود المجتمع الدولي في العصر الحديث للعمل على تحقيق المبادئ التالية:

١- التأكيد على تملك الدول لمواردها الأولية وثرواتها الطبيعية الموجودة في إقليمها البرى والبحري ، مع منح الدول حرية استغلال هذه الموارد والثروات لصالح شعوبها ولصالح تقدمها الاقتصادي ونموها الاجتماعي ، ولاسيما تلك الثروات التي تذخر بها البحار والأنهار والمحيطات والامتداد القاري للدول الساحلية[١] .

٢- تحرير التجارة الدولية وفتح أسواق الدول المتقدمة أمام صادرات الدول النامية والأقل نمواً ، وإزالة الحواجز الجمركية - والتي كانت محل دراسات في المؤتمرات الدولية والاجتماعات الوزارية لمجموعة الدول الـ ٧ وفى الدورات الخاصة والعادية للجمعية العامة للأمم المتحدة واجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ولجانه[٢] .

٣- زيادة حجم المساعدات الدولية إلى الدول النامية دون أي تحفظات ودون فرض شروط تعجيزية أو شروط تتعارض مع السيادة والكرامة للدولة ، بما في ذلك الشروط العسكرية وغيرها .

٤- القضاء على الاحتكار الدولي الذي تمارسه الدول الكبرى في شتى الأنشطة ، خاصة الاحتكار في المجالات الاقتصادية الذي يؤثر على قدرة الدول النامية التنافسية ويؤدى إلى إحداث خلل وعجز كبير في ميزانها التجاري .

---

[١] أ.د. إبراهيم العناني ، النظام القانوني لاستغلال ثروات الامتداد القاري في ضوء أحكام اتفاقية جنيف للامتداد القاري ، مقال منشور بالمجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد الثلاثون ، ١٩٧٤ ، ص ٧٨ وما بعدها .

[٢] السفير / محمد وفيق حسني ، النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، مقال منشور في المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد الثالث والثلاثون ، ١٩٧٧ ، ص ٦٧ وما بعدها .

٥- تطوير سوق العمل الدولي وفتح أسواق العمل أمام الكوادر البشرية من الدول النامية وتدريب العمالة على الأعمال الفنية وتأهيلها تأهيلاً مهنياً جيداً.

٦- زيادة حجم الاستثمارات والتدفقات المالية من الدول الصناعية الكبرى إلى الدول النامية لمساعدتها على إنشاء مشروعات البنية الأساسية في مجال المياه والكهرباء والغاز والبناء والتشييد وغيرها ، ووضع ضمانات ومزايا للاستثمار على المستوى العالمي والمستوى الإقليمي بموجب تشريعات سنتها الدول لتشجيع الاستثمار[١] .

٧- تطوير وسائل الاتصال بين دول العالم ، وإنشاء مؤسسات الاتصال العالمية التي تربط الدول النامية بالدول الكبرى .

٨- تحقيق معدلات تقدم للنمو في الدول الأقل نمواً وزيادة معدل دخل الفرد والأسرة والمجتمع .

٩- زيادة شريحة التعليم ورفع المستوى العلمي للشعوب في الدول المتخلفة ، وإنشاء المؤسسات الدولية لنشر الثقافة والتعليم بين الدول وشعوب العالم - مثل هيئة اليونسكو وغيرها .

١٠- الاهتمام بنشر الوعي الصحي ، والتعاون للقضاء على الأمراض والأوبئة، والتعاون الدولي لإنشاء المؤسسات والهيئات العالمية الخاصة بتحقيق هذا الغرض مثل منظمة الصحة العالمية في جنيف بالاتحاد السويسري .

١١- الاهتمام بالغذاء العالمي ، وإنشاء منظمة الفاو في روما لزيادة التعاون الدولي في مجال الغذاء العالمي .

١٢- إعادة توزيع الثروات العالمية ، مثل ثروات أعماق البحار ، والمناطق القطبية غير المأهولة بالسكان ، والثروات المعدنية ، في الأماكن المنتشرة خارج سيادة الدول وأقاليمها البرية والبحرية باعتبارها تراث مشترك للإنسانية جمعاء في أي مكان في العالم شرقه أو غربه ، شماله أو جنوبه، تكون فيه هذه الثروات[٢] .

---

[١] أ .د. مفيد شهاب ، ضمانات الاستثمار والمزايا المقررة له في التشريعات العربية القطرية والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية ، مقال منشور في المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد التاسع والثلاثون ، ١٩٨٣ ، ص ٣ وما بعدها .

[٢] أ .د. سامي أحمد عابدين ، التراث المشترك للإنسانية في نطاق اتفاقية القطب الجنوبي ، مقال منشور في المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد الثاني والأربعون ، ١٩٨٦ ، ص ٢٢ وما بعدها .

١٣- نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية ، لاستخدامها في تطوير صناعاتها الوطنية بالشكل الذي تحتاجه الأسواق العالمية ، وتمكنها من التصدير مع إشباع السوق المحلي بالنسبة لمطالبه من الصناعات المتطورة .

الجهود الدولية التي بذلت لتنفيذ هذه المبادئ :

كل هذه الجهود الدولية لم تكن لتتم دون إقامة مؤتمرات عالمية ، وإبرام معاهدات واتفاقيات دولية ، وتوقيع عقود دولية بين الدول وبين المنظمات الدولية والإقليمية ، ووضع نماذج هذه العقود وصياغة القواعد القانونية الخاصة بالمسئولية الدولية ، وكيفية تسوية المنازعات بالطرق السلمية عند تنفيذ أوجه التعاون والأنشطة المشار إليها . بل أن العوامل الاقتصادية بدأت تفرض نفسها على فقه العلوم السياسية وفقه العلوم الاقتصادية وفقه القانون الدولي الذي سعى إلى وضع القواعد القانونية التي تحقق المساواة بين الدول الكبرى والدول النامية في المعاملات والعقود الدولية ، بالشكل الذي جعل هناك حاجة ملحة إلى وضع قواعد قانونية جديدة تتمشى مع اتجاهات التنمية في دول العالم[1] .

وبنهاية القرن التاسع عشر وخلال القرن العشرين بدأت الدول في الاتجاه إلى المشاركة في الأنشطة الاقتصادية ، وفي التجارة العالمية ، وفي المشروعات المشتركة الزراعية والصناعية والتكنولوجية ، ومشروعات الفضاء الخارجي ، ونظم الاتصالات العالمية والأقمار الصناعية ، وبدأت الدول في إبرام عقود دولية لتنفيذ هذه الأنشطة مع دول أخرى أو هيئات أو مؤسسات أو شركات عالمية تحمل جنسيات مختلفة عن جنسية الدولة .

أيضا مع انحسار التيار الاشتراكي ، وتفكك الكتلة الشرقية واستقلال العديد من دولها ودخولها في تعاملات مع دول أوروبا الغربية والمؤسسات والشركات الدولية ، وزيادة نشاط التجارة العالمي عبر القارات ، وانفتاح دول أوروبا الشرقية على العالم، والدخول في صفقات تبادل تجارى للمواد الأولية والمواد الزراعية والمنتجات الصناعية ، ومع الزيادة المطردة في عمليات

---

[1] أ .د. محمود سعيد الدقاق ، نحو قانون دولي للتنمية ، مقال منشور في المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد الرابع والثلاثون ، ١٩٧٨ ، ص ٥١ وما بعدها .